العرب
السبت 2021/05/15
السنة 43 العدد 12059

توجّس ألماني من عنف الاتحادات الإسلامية ضد اليهود

فيليكس كلاين: لا يمكن تحميل اليهود مسؤولية أفعال الحكومة الإسرائيلية

يمثل التصعيد الإسرائيلي مع حركة حماس في قطاع غزة فرصة مواتية لبعض الاتحادات الإسلامية المتطرفة لتحريض الجالية المسلمة على ممارسة العنف ضدّ اليهود، وهو ما يثير قلل السلطات الألمانية التي استبقت هذه الأجندات وحذرت من مغبّة المضي فيها.

يهود ألمانيا يندّدون بمعاداتهم

برلين – انعكس التصعيد في الأراضي الفلسطينية بين الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس في قطاع غزة على الوضع الأمني العام في ألمانيا التي تنشط على أراضيها العديد من الاتحادات الإسلامية، ما دفع السلطات إلى تحذير هذه الاتحادات التي عادة ما يتم توظيفها سياسيا وأيديولوجيا من قبل مموليها من مغبة العنف ضد اليهود وتحميلهم مسؤولية أفعال الحكومة الإسرائيلية.

وعقب مسيرات احتجاجية معادية للسامية في العديد من المدن الألمانية، دعا مفوض الحكومة الألمانية لمكافحة معاداة السامية فيليكس كلاين، الاتحادات الإسلامية في ألمانيا إلى التهدئة و"النأي بنفسها عن العنف ضد اليهود وعن الاعتداءات على أماكن عبادتهم".

وقال كلاين إنه من المفزع بالنسبة له أن يرى "مدى وضوح تحميل اليهود في ألمانيا المسؤولية عن أفعال الحكومة الإسرائيلية التي لا يشاركون فيها على الإطلاق"، موضحا أن مثل هذا المنظور يعتبر "معاداة بحتة للسامية".

شتيفن سايبرت

لن نتسامح مع أي تعبير معاد للسامية على أراضينا

وأشار إلى أن التضامن مع الفلسطينيين أو انتقاد الحكومة الإسرائيلية ليسا مبررا لأحداث مثل تلك التي وقعت في بون وجيلزنكيرشن ومدن ألمانية أخرى.

وأُحرقت أعلام إسرائيلية ليلة الأربعاء/الخميس أمام معابد يهودية في مونستر وبون. وفي زولينجن أحرق مجهولون العلم الإسرائيلي الذي تم رفعه أمام مبنى البلدية مساء الخميس. وأوقفت الشرطة في جيلزنكيرشن مظاهرة معادية للسامية أمام المعبد اليهودي مساء الأربعاء.

وحذر المتحدث باسم حكومة المستشارة أنجيلا ميركل الجمعة من أن ألمانيا "لن تتسامح" مع أي تعبير "معاد للسامية" على أراضيها، بعد تجاوزات في مسيرات مرتبطة بالنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقال شتيفن سايبرت في مؤتمر صحافي إن "أي شخص يستخدم مثل هذه الاحتجاجات للتعبير عن كراهيته لليهود ينتهك حقه في التظاهر".

وأضاف أن "كل من يهاجم كنيسا يهوديا أو يضر برموز يهودية يظهر أن الأمر لا يتعلق بانتقاد دولة أو سياسة حكومة، بل اعتداء وكراهية على دين والذين يعتنقونه"، مؤكدا أن "ديمقراطيتنا لن تتسامح" مع احتجاجات كهذه.

ويأتي التحذير الألماني، في وقت ارتفعت فيه جرائم معاداة السامية في البلاد، فيما يمثل التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة حافزا إضافيا لتنامي جرائم العنف والكراهية.

والأسبوع الماضي، أعلنت وزيرة العدل الألمانية كريستينا لامبرشت أنه من المقرر أن يتم التعامل مع أي إهانات تحريضية لليهود على أنها جريمة.

وتسعى الوزيرة الألمانية بذلك إلى سدّ الثغرة بين الإهانة والتحريض في القانون الجنائي. ومن المقرر أن تتم المعاقبة بغرامات مالية أو السجن لمدد تصل إلى عامين، إذا اعتدى شخص على كرامة غيره بسبب موطنه أو عقيدته.

وقبل هذا القانون كانت المحاكم مكتوفة الأيدي غالبا في التعامل مع مثل هذه الحالات، عند إرسال خطابات كراهية لأعضاء بالمجلس المركزي لليهود.

ومن المقرر أن يتم إدراج النموذج القانوني الجديد لجريمة "الإهانة التحريضية" إلى مشروع قانون سيتم التشاور بشأنه في البرلمان الألماني (بوندستاغ) وهو على وشك اتخاذ قرار بشأنه.

وأفادت وزارة الداخلية الألمانية في وقت سابق أن الأعمال الإجرامية التي تقف وراءها مشاعر معاداة السامية، ازدادت بنسبة 20 في المئة العام الماضي.

وأما الأعمال الإجرامية، التي لها علاقة بمعاداة السامية فبلغت 1799 عملا بزيادة مشابهة بحدود عشرين في المئة.

وتواجه أوروبا عموما وألمانيا خصوصا تحديا حقيقيا يتمثل في تفاقم جرائم الكراهية والعنف ما ساهم في تراجع مؤشرات التعايش المنسجم وأثار مخاوف من الحفاظ عليه بين مواطنيها.

ويعزو مراقبون ألمان تفاقم الظاهرة بشكل مقلق إلى وجود داعمين لإحياء التطرف الديني ماديا ولوجيستيا لاسيما من قبل الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية (ديتيب).

ويعد ديتيب أكبر مظلة إسلامية في ألمانيا تضم 900 مسجد بأئمة أتراك مدربين ومولين من تركيا. وشكلت لغة هؤلاء الأئمة والحاجز الثقافي إلى جانب ولاء العديد منهم للحكومة التركية دافعا للحكومة الألمانية للتعامل بشكل مكثف مع هذه القضية في السنوات الأخيرة.

وتعول تركيا على المساجد التابعة لها في أوروبا للتأثير على المسلمين وبث خطابها السياسي، وهو ما أكدته أجهزة الاستخبارات الألمانية، حيث يُعتبر "ديتيب" وسيلة أساسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي الحاكم.

وأظهرت دراسات أنّ الوعي المجتمعي في أوروبا لا يعتبر الإسلام دينا وإنما "أيديولوجيا سياسية"، وتُحذّر من أن التصورات العقائدية والدينية الصارمة و"عدم التسامح مع الأديان الأخرى" يمكن أن يضرا بالديمقراطية على المستوى البعيد.

ويوظف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هذا الاتحاد سياسيا وأيديولوجيا من أجل بث المزيد من الانعزالية داخل المجتمعات الغربية. ومع انخراطه في مهاجمة إسرائيل و"الانتصار لفلسطين" وهي هواية مفضلة للرئيس التركي الذي يقدم نفسه "حاميا للمسلمين" حول العالم دون أن يقدم لهم شيئا ملموسا سوى تسجيل نقاط سياسية ضد خصومه الإقليميين، بات تحرّك ديتيب على وقع المواجهات الجارية في قطاع غزة مقلقا للسلطات الألمانية التي حذرت من مساعي بث الفتنة والتحريض على العنف ضد اليهود.

ووصف أردوغان الجمعة إسرائيل بـ"دولة الإرهاب" وهو خطاب يؤكد محللون أنه موجه للاستهلاك الإعلامي، فيما يكافح على جانب آخر من أجل استعادة العلاقات المتميزة مع تل أبيب التي عاد إليها السفير التركي في ديسمبر الماضي.

ويعد تحريك أردوغان لأذرعه الإسلامية وشحنها ضد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وخطته لمواجهة الانعزالية الإسلامية، أحدث مثال على توظيف هذه الكيانات التي تتخفى تحت يافطات متعددة أبرزها العمل الخيري والنشاط الجمعياتي من أجل بث الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

وشهدت فرنسا مؤخرا مظاهرات تخللتها أعمال عنف ورفع خلالها شعارات مناوئة لمبادئ العلمانية الفرنسية احتجاجا على الخطة الفرنسية لمكافحة الإرهاب الإسلامي وتجفيف منابع تمويله وحواضنه الأيديولوجية، إلا أن ذلك لم يؤثر على حزم السلطات الفرنسية في المضي قدما.

وترى رئيسة المجموعة البرلمانية الألمانية التركية في ألمانيا سيفيم داغديلين أن أكبر جماعة إسلامية في ألمانيا هي الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية، وهو الوكيل الرئيسي لتركيا في ألمانيا، معتبرة أنه "وسيلة أساسية للتأثير على المساجد التابعة لتركيا في ألمانيا وبث خطاب سياسي إسلاموي متشدد يتناسب مع سياسات أنقرة الداخلية والخارجية".

كندا تتعهّد بمحاسبة إيران على إسقاط الطائرة الأوكرانية

أوتاوا – أدانت كندا سلوك إيران "غير الأخلاقي" منذ أن أسقطت القوات الإيرانية طائرة ركاب العام الماضي، مما أسفر عن مقتل 176 شخصا من بينهم العشرات من الكنديين وتعهدت بمواصلة الضغط للحصول على إجابات بشأن ما حدث بالفعل.

وتعدّ هذه التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية مارك جارنو من بين أقوى التصريحات الصادرة عن أوتاوا بشأن كارثة يناير 2020.

وقال جارنو أمام لجنة من أعضاء البرلمان تقوم بدراسة ما حدث إن "سلوك الحكومة الإيرانية كان بصراحة غير أخلاقي خلال الخمسة عشر شهرا الماضية وسنواصل ملاحقتها حتى تتحمل المسؤولية".

وكان الحرس الثوري الإيراني قد أسقط طائرة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية بعد وقت قصير من إقلاعها من مطار طهران. وقالت إيران إن قواتها كانت في حالة تأهب قصوى خلال مواجهة إقليمية مع الولايات المتحدة.

وبعد عدة أيام من الإنكار، اعترف الحرس الثوري الإيراني بضغط من المجتمع الدولي، بأن الطائرة أسقطت بصواريخ تابعة للحرس الثوري، لكنه قال إن السبب كان "خطأ بشريا".

ولكن التقرير النهائي لمنظمة الطيران المدني الإيرانية لم يذكر الحرس الثوري بشكل مباشر، بل قال إن الجاني في هذا الحادث هو فقط "مشغل نظام الدفاع الجوي"، دون أن يذكر في التقرير اسم أو تفاصيل حول هذا "المشغل".

وكانت إيران تشعر بقلق بسبب احتمال تعرضها لهجمات بعد أن أطلقت صواريخ على قواعد عراقية تضم قوات أميركية ردا على مقتل قاسم سليماني أقوى قادتها العسكريين لها في هجوم صاروخي أميركي على مطار بغداد قبل أيام.

وشكا جارنو من أن إيران لم تسلم مسجلي الرحلة لتحليلهما بشكل مستقل إلا بعد ضغوط استمرت شهورا. وقال إن طهران لم تشرح بعد سبب عدم إغلاق المجال الجوي في ذلك الوقت.

وفي مارس أنحت هيئة الطيران المدني الإيرانية باللوم في الحادث على انحراف رادار وخطأ أحد مشغلي الدفاع الجوي. ووجهت إيران لائحة اتهام إلى عشرة مسؤولين.

وانتقدت أوكرانيا وكندا التقرير في ذلك الوقت باعتباره غير كاف. لكن جارنو ذهب إلى أبعد من ذلك الخميس وقال إنه "غير مقبول تماما... إنهم يلقون باللوم على بعض الأشخاص ذوي الرتب الصغيرة الذين يشغلون بطارية صاروخية ولا يحاسبون القيادات".

ويرى مراقبون أن الاتهامات محاولة من الحكومة الإيرانية للتنصل من مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة واعتبار الحادث ناتجا عن خطأ تقني.

وكانت رحلة الخطوط الجوية الدولية الأوكرانية رحلة ركاب دولية مجدولة من طهران إلى كييف. وإلى جانب الركاب الإيرانيين الذين كانوا على متن الطائرة، فإن مواطنين من كندا وأوكرانيا وبريطانيا وأفغانستان لقوا مصرعهم في الحادث.

مارك جارنو

سنواصل ملاحقة إيران حتى تتحمل المسؤولية

وفي فبراير قالت محققة مستقلة بالأمم المتحدة إن التناقضات في تفسير الحكومة الإيرانية لإسقاط الطائرة الأوكرانية تثير تساؤلات حول ما إذا كان ذلك متعمدا، لكنها لم تعثر على دليل دامغ يثبت ذلك.

وقالت أجنيس كالامار إن تفسير طهران احتوى على عدد من التناقضات، بما في ذلك الوقت المتاح لإطلاق النار وللتواصل. وأضافت أنها لم تقدم أي معلومات عن سبب عدم استهداف الطائرات التي أقلعت في وقت سابق من تلك الليلة.

وخصصت طهران 150 ألف دولار لكل عائلة لقي أحد أفرادها حتفه في حادث الطائرة الأوكرانية المنكوبة في محاولة لتخفيف التوترات الاجتماعية وغلق ملف قد يتم استثماره، إلا أن الخطوة لم تخفف حدة الضغوط.

التعويضات لا تحجب العقاب

سلالة كورونا الهندية تهدد بالتراجع عن تخفيف قيود الإغلاق في بريطانيا

لندن – تتزايد المخاوف في بريطانيا مع ارتفاع الإصابات بالسلالة الهندية من فايروس كورونا في بعض المناطق من البلاد، وسط تحذير خبراء من تخفيف قيود الإغلاق في وقت مبكر جدًا.

وحذر عالم الأوبئة في أسكتلندا ديبتي جورداساني الجمعة من "فقدان السيطرة" على السلالة وحث الحكومة على عدم رفع القيود قبل الأوان.

وقال جورداساني "لقد رأينا بالفعل زيادة مضاعفة في عدد حالات الإصابة الجديدة خلال الأسبوع الماضي في جميع أنحاء أسكتلندا".

وحذر خبراء في مجال الصحة العامة في بريطانيا من أن الزيادة في حالات الإصابة بفايروس كورونا في غلاسكو قد تشمل السلالة الهندية التي وصفتها هيئة الصحة العامة في إنجلترا بأنها "سلالة مثيرة للقلق"، حيث يعتقد بأن هذه السلالة أكثر قابلية للانتقال.

وفي شمال غرب إنجلترا، تم التعرف على السلالة الهندية في عدة مناطق، بما في ذلك لانكشاير ومانشستر الكبرى، مع ارتفاع عدد الإصابات بسرعة.

وتم نشر وحدات اختبار متنقلة في بعض المناطق، في حين دعا مسؤولو الحكومة المحلية لمزيد من التطعيمات.

وفي غضون ذلك، أوقفت حكومة ويلز خططًا للسماح بتنظيم فعاليات يحضرها عدد محدود من الأشخاص وتخفيف القيود على الاجتماعات الشخصية بسبب انتشار السلالة الهندية، حسبما أعلن الوزير الأول مارك دراكفورد.

وذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء أن بريطانيا قد تسرع بإعطاء الجرعة الثانية للملايين من الأشخاص بعدما قال رئيس الوزراء بوريس جونسون إنه "قلق" بشأن انتشار السلالة الهندية.

وكانت بريطانيا قد سمحت بتخفيف المزيد من القيود المفروضة لاحتواء فايروس كورونا، حيث تم السماح بتجمعات أكبر في الأماكن المفتوحة واستئناف الرياضات الجماعية، وسط آمال برفع تدابير الإغلاق كليا مع حلول أغسطس.

وضمن خارطة الطريق للخروج من إجراءات الإغلاق التي كشف عنها رئيس الوزراء البريطاني في فبراير الماضي، يمكن الآن لمجموعة تصل إلى ستة أشخاص أو شخصين التجمع في الأماكن المفتوحة.

وتم السماح بالسفر المحدود، ولكن ليس في أيام العطلات، كما يمكن لمجموعات الآباء والأبناء التجمع بعدد يصل إلى 15 شخصا، كما تم فتح ملاعب التنس وكرة السلة وحمامات السباحة ونوادي الإبحار.

وفي مواجهة الوباء الذي أودى بحياة أكثر من 117 ألف شخص في المملكة المتحدة، تعتزم حكومة جونسون الحفاظ على المكاسب التي تحققت جراء حملة التطعيم الواسعة النطاق حيث باتت نسبة هامة من البريطانيين تقدر بـ23 في المئة ملقحة بالجرعة الأولى.